المحور الرابع: مواطنة المؤسسات

تمهيد:

يعتبر مفهوم مواطنة المؤسسات نموذجا مثاليا وتطورا مهما في دور المؤسسات في مجتمعاتها، ويعكس هذا التطور تغييرا ايديولوجيا في النظر إلى تحول هذه المؤسسات إلى لاعب مؤثر في تنمية وتطوير المجتمع بوصفها مواطنا لها حقوق وعليها واجبات.

أولا: تعريف مواطنة المؤسسات: تعرف مواطنة المؤسسات بانها مجموعة من الاستراتيجيات والأنشطة التي تصور العلاقة بين المنظمة والمجتمع.

-مفهوم يقوم بربط الأنشطة التشغيلية للمنظمة بأنشطة المجتمع لغرض تعزيز فكرة أن المنظمة هي مواطن يمتلك حقوق وتترتب عليه مجموعة من الواجبات

-محفظة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها المؤسسات حيث تدرك واجباها كعضو في المجتمع

ثانيا : خصائص: من خلال التعاريف السابقة نستنتج مجموعة من الخصائص

1-يركز مفهوم مواطنة المؤسسات على فكرة أن المؤسسات لديها حقوق وعليها واجبات وحالها في ذلك كحال المواطن الفرد الطبيعي

2-يتضمن المفهوم القضايا الاجتماعية والأخلاقية والبيئية والاقتصادية معا،ويمزج بينها

3-أن هذا المفهوم يركز على تلبية حاجات أصحاب الحقوق بدلا من المساهمين

4-لا يركز هذا المفهوم على عملية توزيع الأرباح على أصحاب الحقوق وانما يركز على مسألة الاستثمار في المجتمع.

5-يركز هذا المفهوم على أن الحكم النهائي على تصرفات المؤسسات هو مدى ولائها للمجتمع.

ثالثا: العلاقة بين المواطنة والمسؤولية الاجتماعية

في كثير من الأحيان يستعمل المفهومين بشكل مترادف، الا أنه يوجد عدة فروق جوهرية بين المفهومين:

1- النظرة الشمولية: ان مفهوم المواطنة أوسع من مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهو يتضمن جوانب اقتصادية واخلاقية واجتماعية وتعليمية وثقافية والتنمية المستدامة

2-المؤسسة كمواطن: يركز مفهوم المواطنة على مسألة الولاء والانتماء للوطن، وان المؤسسة حالها في ذلك كحال المواطن الفرد الطبيعي لها ماله من الحقوق وعليها ما عليه من الالتزامات

3-علاقة الشراكة: يركز مفهوم المواطنة على إقامة علاقات شراكة طويلة الأمد مع المجتمع تبرز من خلال الاستثمار في أصول اجتماعية تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في المجتمع المحلي والدولي على حد سواء

4- الرقابة الاجتماعية: ضمن مفهوم المواطنة تبرز فكرة الرقابة الاجتماعية وان المؤسسات تقبل عملية المساءلة والمحاسبة الموجهة من قبل المجتمع

رابعا: تجارب في مواطنة المؤسسات

1-تجربة شركةMercedes Benz الألمانية

تقوم فكرة مواطنة المؤسسات لهذه الشركة على أساس الرسالة الأتية: رعاية عالم الغد

ومن اجل تحقيق هذه الرسالة تقوم الشركة بتنفيذ أنشطة مواطنة المؤسسات في خمس مجالات متميرة هي:

-حماية البيئة

-التعليم

-الرياضة والأدب والموسيقى

-الثقافة

-الإغاثة في حالة الكوارث

2-تجربة شركة Samsungالكورية الجنوبية

ترى الشركة أنهامسؤولة عن حماية موارد كوكب الأرض وصنع الفارق في حياة البشرية وتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات واعتبار الشركة كمواطن جيد، لذلك فأن الشركة تنفذ أنشطة المواطنة في مجالات متعددة محليا ودوليا، شملت مايليك

-الرفاهية الاجتماعية

-الثقافة والآدب

-التعليم

-الخدمات التطوعية

-رعاية الأطفال المراهقين

المحور الرابع: حوكمة المؤسسات

الحوكمة أو الحاكمية أو الحكم الراشد هو البحث عن كيفية ضمان أو تحفيز الادارة الكفؤة في المؤسسات المساهمة لتحسين الأداء المالي

أولا-تعريف الحوكمة:استراتيجية تتبناها المنظمة لتحقيق أهدافها الرئيسية ضمن منظور أخلاقي ناشئة من ذاتها باعتبارها شخصية معنوية لها هيكل إداري وأنظمة ولوائح داخلية تكفل لها تحقيق أهدافها اعتمادا على قدراتها الذاتية وبعيدا عن تسلط أيمن أفرادها وبالشكل الذي يحقق أهداف أصحاب المصلح ذوو العلاقة.

- النظام الذي تدار زتراقب به المؤسسات ويكون مجلس الادارة المسؤول عن الحوكمة في المنظمة، أما دور المساهمين في الحوكمة فهو انتخاب أعضاء مجلس الادارة ومراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من أن هناك هيكل تحكم مؤسس ملائم,

ثانيا: أهداف الحوكمة

1-تحقيق الأداء الناجح والانجاز الجيد للمؤسسة

2-إدارة المخاطر المختلفة ومنها: مخاطر العمليات، مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، مخاطر التكنولوجيا، مخاطر مخالفة القوانين ،مخاطر الكوارث

3-دعم الاقتصاد الوطني: من خلال رفع معدلات الاستثمار، زيادة فرص العمل، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات

4-تحقيق الرفاه الاجتماعي: زيادة المداخيل، المعاشات، وغيرها

5-تقليل المخاطر التشغيلية: والناتجة عن تضارب المصلحة بيت الادارة العليا ومجلس الادارة.

ثالثا:المبادئ الأساسية للحوكمة

من أجل الحفاظ على علاقة فعالة ناجحة بين أصحاب رأس المال وأعضاء مجلس الادارة يجب أن يكون هناك درجة عالية من الثقة بين الفريقين وهو ما يتطلب توافر خمسة مبادئ من مبادئ الحوكمة

1- الشفافية: وهي ايصال معلومات حقيقية واضحة وكافية إلى كافة الأطراف ذوو المصلحة ليتمكنو من تحليل نتائج عمليات المنظمة

2-المساءلة: أي وجود نظام فعال وقوي لمحاسبة المسؤولين الذين يتخذون القرارات الخاصة بتنفيذ أعمال، فيكون مجلس الادار ة في وضع المساءلة عن قراراته والمحاسبة من قبل المساهمين

3-المسؤولية: وهي مرتبطة بدعامة المساءلة من حيث المعاقبة على سوء الادارة أو القيام باجراءات تصحيحية وهي بطبيعة الحال تندرج ضمن خط تفويض السلطة

4-العدالة: وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذوو المصلحة وعلى قدم وساق سواء كانوا مالكين أو موارد بشرية

5-الاستقلالية: وهي الآلية التي تلغي أو تقلل تضارب المصلحة مثل الهيمنة من طرف مسؤول أو مساهم كبير على مجلس الادارة (عدم استعمال النفوذ في التعيين)

رابعا: أبعاد الحوكمة

1-الهيكل التنظيمي:ويشمل تحديد الواجبات، وتحديد المسؤوليات وخطوط تفويض السلطة،

2-الرقابة الداخلية: وتشمل التدقيق الداخلي ولجان التدقيق والموازنة التقديرية

3-الابلاغ المالي: ويشمل التقارير السنوية والسياسات المالية المحاسبية المتبعة وتقارير التدقيق الداخلي ومقاييس الانجاز

4- السلوك الأخلاقي: ويشمل التحكم بالقيم والأخلاقيات وبمستوى عال من السلوك المثالي فيها.

خامسا: الحوكمة والفساد

تمثل الحوكمة آلية مركزية تأخذ في الحسبان المساءلة والشفافية والالتزام بالقوانين واللوائح، من شأنها كشف الرشوة والسلوك غير قانوني على المدى الطويل وهو ما يساعد في الحد من استمرار الفساد في المنظمة،

ومن هذا المنطلق يمكن القول إن مواجهة الفساد الاداري والمالي يتحقق من خلال:

1-تفعيل دور هيئات مكافحة الفساد

2-التوسع في اعتماد مدونات السلوك الأخلاقي

3-محاربة سلوك الاقصاء والتهميش والمحسوبية في اسناد المسؤوليات

4-تحقيق الشفافية والنزاهة في المؤسسات العمومية

5-اصلاح مؤسسات الرقابة المالية والادارية